أزمة النظام العراقي والعدوان على الكويت (دراسة تاريخية لأحداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ والدروس المستفادة منها)

محمد عبد الرحمن برج*

* حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة القاهرة عام ١٩٦١.
يعمل أستاذاً بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة المنوفية ـ القاهرة.

الملخص

من المعروف أن أيُّ نظام سياسي لا يتمتع بشعبية كبيرة في الداخل يسعى لكي يحقق انتصاراً خارجياً عله بما يحققه في الخارج يدعم شعبيته التي فقدها في الداخل. مثال ذلك ما قام به شارل العاشر ملك فرنسا من غزو الجزائر وحملة موسوليني على الحبشة وغيرها.

يكاد يجمع المؤرخون أن وفاة فيصل تركت فراغاً في العراق لم يستطع ابنه غازي الأول أن يملأه. فقد واجه ثورات القبائل في وسط العراق وبدأ أول انقلاب عسكري على يد بكر صدقي وبدأت مظاهر الدكتاتورية العسكرية. ومن ثم بدأت محاولات العراق للعدوان على الكويت والغريب أن ذلك بدأ تحت شعار وحدة عربية! ولكن هذا الشعار لم يكن إلا شعاراً لإخفاء المطامع العديدة من وراء المطالبة بالتوسع الإقليمي. وأخذ العراق ينتحل العديد من الأسباب لكي يمضي في عدوانه على الكويت، ويخلص الباحث من وراء دراسة ظروف تلك الفترة إلى أنه لوجود حكم سياسي غير مستقر في العراق تطفو على السطح دعاوىٰ عراقية تجاه الكويت. تجددت في عهدي عبد الكريم قاسم وصدام حسين والغريب أن هذه الدعاوي كانت تتستر خلف مزاعم المصالح والوحدة العربية.

إن الدعاوي العراقية كانت تقترن بما كان يعانيه من هزائم دبلوماسية كانت أو عسكرية من جانب إيران في الخليج ففي الفترة موضوع الدراسة كان توقيع ميثاق سعد أباد بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان في ٨ يوليو ١٩٣٧ ويذكر المؤرخون أن ايران حققت مكاسب على حساب العراق فيها. كذلك كان الوضع على عهد صدام حسين الذي أقدم على إلغاء اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ليدخل في حرب ضروس ضد إيران انتهت بالخسارة الكبرى المعروفة ليعود بعدها إلى اعترافه بتلك الاتفاقية.

من المعروف أن أي نظام سياسي لا يتمتع بشعبية كبيرة في الداخل يسعى لكي يحقق انتصاراً خارجياً عله بما يحققه في الخارج يدعم شعبيته التي فقدها في الداخل.

والأمثلة كثيرة في عصور التاريخ المختلفة. حدث هذا في فرنسا على عهد ملكها شارل العاشر ملك فرنسا (١٨٢٤ـ ١٨٣٠) وكان من غلاة الرجعية ونصيراً للحكم المطلق. واختار شخصية بغيضة لدى الشعب الفرنسي ليكون رئيساً لوزارته وهي شخصية (بولياناك). وكان تعيينه تحدياً للرأي العام الفرنسي. ولكي يشغل الفرنسيين ويبهر أنظارهم بالمجد الحربي أقدم على إرسال الحملة الفرنسية إلى الجزائر[١]. فقد ذكر رئيس الوزراء «أن مثل هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسي متجهة إلى الخارج. وأن النصر الخارجي سيساعد على الوصول إلى نتائج مؤثرة على جموع الناخبين وسيساعد في تقوية الملكية وسيجمع حولها كل هؤلاء الذين اتهموها سنة ١٨١٥ باتباع سياسة سلمية في العالم»[٢].

وما قام به هتلر معروف ولا حاجة بنا إلى تفصيله هنا حين وجد أن الفرصة مؤاتية له والبلاد في أشد الحاجة إلى من يضرب لها على نغمة انقاذها مما هي فيه من إفلاس اقتصادي ويعيد إليها الأمن الداخلي. أخذ يضع العالم خمس سنوات في أتون من الخوف والتهديد والوعيد ما بين عامي ١٩٣٥ـ ١٩٣٩ حتى قامت الحرب العالمية الثانية.

ولذلك نرى نحن كمؤرخين حين ندرس عدوان بلد ما على آخر أن ندرس أولاً وبالضرورة ظروف هذا البلد الذي أقدم على هذا العدوان.

فبالنسبة للعراق وللفترة التي اخترناها لهذه الدراسة علينا أن نشير إلى ظروف العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول ملك العراق سنة ١٩٣٣.

يكاد يجمع المؤرخون على أن وفاة فيصل ترك فراغاً كبيراً في العراق لم يستطع ابنه الشاب الملك غازي الأول أن يسده. كان غازي شاباً في الحادية والعشرين من عمره ليست له خبرة أبيه ولا حنكته السياسية. فقد استطاع فيصل أن يدرس بامعان ظروف العراق السياسية وأن ينعم العراق في عهده بنوع من الاستقرار. وحين توفي فيصل كان العراق يعاني من تعدد القوميات فيه. ولم يكن سكانه قد انصهروا جميعاً في بوتقة واحدة أو قومية موحدة. ودليلنا على ذلك تلك المذكرة التي وزعها فيصل على بعض من يثق فيهم ويطمئن إلى آرائهم ويطلب إليهم فيها أن يضعوا أيديهم في يده كي يستطيع أن يصل بالبلاد إلى المكانة التي يتمناها لها. قال فيها فيصل «إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصرين من عناصر الحياة

الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية. فهي والحالة مبعثرة القوى منقسمة على بعضها يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى غير أية أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة. يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثرات رجعية أو أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل...» وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائماً للانقضاض على أية حكومة كانت. ونحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل. هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي وهذا نظري فيه[٣].

ثم شرح فيصل في مذكرته الخطوات التي يراها كفيلة بذلك ومنها زيادة قوة الجيش الذي قال إنه يراه العمود الفقري لتكوين الأمة. ثم تحدث عن ضرورة العدل في توزيع الضرائب وغيرها من الأمور.

ولكن القدر لم يمهل فيصلا. فلم يكد يَمْضي عام حتى توفي تاركاً أمور البلاد في يد ابنه الملك الشاب غازي.

تصف التقارير البريطانية غازي أنه كان ضعيف الشخصية وتذكر تلك التقارير أن السفير البريطاني موريس بيترسون انتقد بشدة سلوكه واعتبره ضعيفاً وغير معتدل[٤].

وإذا كان بعض المؤرخين يرون في هذه التقارير تحاملاً على غازي بحكم أنه لم يستطع التوفيق بين المصالح البريطانية والعراقية وتنمية تلك المصالح وتطويرها[٥]، فالأمر الذي لا شك فيه أن (غازي) لم يكن بذلك الملك الذي يصلح في هذه الآونة لحكم العراق والدليل على ذلك حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد على عهده.

قبل موت فيصل بشهور قليلة حدثت مشكلة الأشوريين وهم أقلية عرقية قدموا إلى العراق من تركيا بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، ثم استقروا في عدد من القرى في شمال العراق، وقد حاول بعضهم الرحيل إلى سوريا، لكن السلطات الفرنسية رفضت إيواءهم هناك الأمر الذي دفعهم إلى محاولة العودة فتصدت لهم بعض قوات الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي. وقد قام الملك غازي بترقيته باعتباره بطلاً قومياً[٦]. تبع ذلك أن واجه حكم الملك غازي مشكلة ثورة القائل في وسط الفرات، فقد استغل حزب الإخاء الوطني تذمر العشائر في الجنوب فحرض أحد أعضاء حزبه

السيد عبد الواحد الحاج شيوخ القبائل للخروج على الحكم. وانضم إليه آخرون وعقدوا مؤتمراً في النجف بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٣٥ سمي مؤتمر الشيعة طالب فيه المؤتمرون انصاف الشيعة وإقالة الوزارة وحل البرلمان. واشتدت الحركة بالفرات الأوسط ولم يجد الملك بداً من إسناد الوزارة إلى رئيس حزب الإخاء ياسين الهاشمي الذي قبل تأليفها. وبتأليفه الوزارة هدأت حركة الشيخ عبد الواحد الحاج. ولكن حركة الهيجان التي انتشرت بين العشائر ظلت في جهات أخرى فاستمرت في الرميته والمنتفك وغيرها. ولم تنته إلا بإقدام الجيش العراقي على إخماد تلك الحركة. كذلك نجح الجيش في قمع حركة أكراد البرزاني واليزيدية في الشمال ومن ثم فتحت صفحة جديدة في السيطرة على الحكم حيث أقحم الجيش على القيام بدور سياسي أو ما سمي بتسييس الجيش Politicization.

بدأ ضباط الجيش العراقي يظهرون علامات عدم الرضا على النظام القائم، وانتقدوا بشدة إدارة ياسين الهاشمي السياسية فاتهموها بالضعف وانتقدوا ساسة بغداد لتآمرهم ضد بعضهم البعض مستعينين بالقبائل. وبدأ التفكير في إقامة دكتاتورية عسكرية. ولقد استحوذ على ضباط الجيش العراقي الإعجاب بتلك النظم العسكرية في المانيا وإيطاليا. وبدأ السعي لإقامة فاشية عسكرية في العراق على غرار ما هو قائم في تلك البلاد ـ كذلك أعجب الضباط العراقيون بتلك الاصلاحات التي أدخلها كمال أتاتورك في تركيا. وبذلك تهيأت الظروف لما يعرف بانقلاب بكر صدقي في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦[٧].

فقد استطاع بكر صدقي أن يلمع كشخصية لها ثقلها في الجيش بعد أن قام بدور بارز على المسرح السياسي في إخماده لتمرد الأشوريين ولقبائل الفرات الأوسط. وكان حكمت سليمان قد استطاع إقناع بكر صدقي الانضمام إلى جماعة الأهالي. كان حكمت عضواً في حزب الإخاء واشتهر من بين جميع السياسيين العراقيين الشيوخ بروح المغامرة وصارت له شعبية بين الشباب العراقي لأنه بدا لهم كسياسي تقدمي فضلاً عن تمتعه بنفوذ كبير على بعض قبائل الفرات الأوسط. وكان حكمت سليمان قد انفصل عن حزب الإخاء الذي اتصف بالعجز والتحجر ليشكل مع بعض زملائه جماعة أطلقت على نفسها اسم الأهالي[٨] أصدرت جريدة بهذا الاسم في ٢ يناير ١٩٣٣ وأخذت تعالج مختلف الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أخذ حكمت سليمان ينتقد الأوضاع السيئة في العراق وفي صحيفة اسمها البلاد كانت تصدر في بغداد ندد بهذه الأوضاع ونادى بضرورة الإصلاح وقال إن الساسة العراقيين لاهم لهم إلا السعي إلى السلطة والتسابق عليها[٩].

ولسنا في مجال تناول أحداث هذا الانقلاب بالتفصيل. فقد أقدم بكر صدقي في

٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ على تنفيذ هذا الانقلاب حين زحف بقواته إلى بغداد وطلب من الملك تعيين حكمت سليمان رئيساً للحكومة.

حاولت حكومة حكمت سليمان أن تدعم مركزها الحرج بأن تتبنى في الداخل عدة مشروعات إصلاحية. وأقدمت على إبعاد عدد من الساسة العراقيين من العراق. فنفى ياسين الهاشمي رئيس الوزراء السابق ووزير داخليته رشيد عالي الكيلاني إلى سوريا في ٣٠ أكتوبر، بينما لجأ نورى السعيد إلى السفارة البريطانية في بغداد ثم فر إلى مصر على طائرة بريطانية في اليوم التالي. كان مركز الحكومة الجديدة ضعيفاً، وبرغم ما أقدمت عليه من إجراء انتخابات في شتاء ٣٦ـ ١٩٣٧ فقد ظلت هذه الحكومة التي جاءت على أسنة رماح الجيش ضعيفة. فلقد تصدى لها جانب كبير من ملاك الأراضي وشيوخ القبائل والعشائر وخشوا أن تنهج الحكومة نهجاً شيوعياً وتصادر أملاكهم. ونتج عن ذلك مزيد من اعتماد حكمت سليمان على صديقه بكر صدقي وابتعاد عن ارتباطه بجماعة الأهالي ومطالبها الملحة في الاصلاح.

ولا شك أن حكمت سليمان كان يؤمن بقدرته على معالجة الموقف وبإمكانية التفاهم بين الاصلاحيين وبين بكر صدقي. ولكن ثبت عجزه عن ذلك وأخذ بكر صدقي ـ الذي احتفظ لنفسه بمنصب رئيس الأركان في الجيش ـ يتدخل في شؤون البلاد الصغيرة والكبيرة. وبدت مظاهر الدكتاتورية العسكرية واضحة. أعد بكر قائمة سوداء بمعارضيه من العسكريين والمدنيين الذين أراد التخلص منهم بالقتل. ولكن خطته لم تبق سراً مكتوماً. فسرعان ما تناقلتها الألسن وأوجدت بذلك جواً من الاضطراب والقلق في البلاد. وأدى هذا بالتالي إلى إسراع خصومه في الجيش بوضع الخطط للتخلص منه وهو الأمر الذي تحقق في الموصل قبل سفره لحضور مناورات الجيش التركي في ١١ أغسطس ١٩٣٧[١٠].

خلال هذه الفترة كانت القضية الفلسطينية قد جسدت الشعور العربي وشهدت الثلاثينيات تكوين أيديولوجيات وحدوية عربية. وقد بث استقلال العراق وقبولها عضواً في عصبة الأمم شعوراً لدى القوميين العرب في العراق أن تحقيق استقلال البلاد العربية صار وشيكاً وأن العبء الأكبر في هذه المهمة يقع على كاهل العراق كدولة مستقلة وأقدر بلد عربي يستطيع أن يقوم بدور (بروسيا العربية) لتحقيق وحدة عربية.

وكان أكبر داعية للتوجه نحو وحدة عربية هو ساطع الحصري الذي قام بعمل مؤثر في تكوين ونشر فكرة القومية والوحدة العربية وكان تأثيره عميقاً على الأندية والجمعيات الوطنية مثل نادي المثنى وجمعية الجوالة ومنظمة الفتوة. ولكننا ينبغي أن نقرر بوضوح أن

ساطعاً لم يكن من أنصار وحدة عربية تفرض بقوة السلاح بين بلد عربي وآخر. كان يؤمن أن نشر الفكر القومي والتدرج في ذلك كفيل بأن تؤتي تلك الأفكار ثمارها.

وإذا كان الوعي القومي العربي قد بدأ ينتشر في تلك الفترة فلم يكن ذلك سبباً للمطالبة بضم الكويت للعراق وإنما استغل حكام العراق هذا التيار العربي الذي بدأ ينتشر في محاولة تحقيق أطماع شخصية وزعامات كاذبة.

كذلك ينبغي أن نوضح أنه في الفترة موضوع الدراسة (٣٦ـ ١٩٣٩) كانت الظروف العالمية تنذر بقرب وقوع الحرب العالمية الثانية، فكان من جملة التدابير التي اتخذتها الدول الغربية كسب ود تركيا وإيران وأفغانستان وتكتيلها في منظمة اقليمية ضد خطر ايطاليا التي هددت بالتوسع في منطقة البحر المتوسط بعد استيلائها على أثيوبيا وضد خطر ألمانيا وضد الاتحاد السوفيتي الذي هدد المصالح الاستعمارية في كل مكان وضد اليابان التي استولت على منشوريا وهددت الصين والشرق الأقصى. كان من رأي تركيا ضرورة التوفيق بين إيران والعراق تمهيداً لضم هذا الأخير إلى المنظمة الإقليمية المقترحة التي إذا تم تأليفها وتكوينها يمكن الاستفادة من موقعها ضد الدول التي تخشاها الدول الغربية.

كان من الصعب إدخال إيران والعراق إلى المنظمة بسبب ما بينهما من خلاف حول الحدود ولذلك زار بغداد في ٢٣ يونيو ١٩٣٧ وفد تركي للتأثير على الحكومة العراقية كي توافق على حل الخلاف مع إيران والاتفاق على الانضمام إلى ميثاق المنظمة الإقليمية المقترحة الذي عرف باسم ميثاق سعد آباد. وفي ٢٧ يونيو قرر مجلس الوزراء العراقي تأليف وفد يذهب إلى إيران برئاسة ناجي الأصيل وزير الخارجية مخولاً بالتوقيع على معاهدة الحدود وعدم الاعتداء وحق المفاوضة حول الاتفاقيات المتعلقة بحسن الجوار والشؤون القنصلية واسترداد المجرمين والقضاء والملاحة.

وفي ٤ يوليو ١٩٣٧ صدر بلاغ رسمي من وزيري الخارجية العراقي والإيراني يذكران أنّ المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد قد تكللت بالنجاح. وفي ٨ يوليو ١٩٣٧ تم توقيع ميثاق سعد آباد بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان[١٦]. ومنها تنازل العراق لإيران عن جزء من إقليمه في شط العرب إذ تعدل بموجب مادتها الثانية خط الحدود الإيرانية أمام عبدان. فأصبح خط الحدود في المنطقة المبينة في هذه المادة التالفيك ـ أي خط العمق ـ بعد أن مستوى المياه المنخفضة في المنطقة الإيرانية. كذلك نصت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٧ على عقد اتفاقية بين الطرفين حول شؤون الملاحة وصيانة النهر، في حين أن العراق وحده هو صاحب الحق في التشريع في كل

هذه الأمور. كما نصت الفقرة الثالثة من البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٣٧ على أن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين المتعاقدين لسفينة أجنبية لدخول موانيه يعتبر كأنها منحت من قبل الفريق الآخر.

ومن المعروف أن مجلس النواب العراقي أثار معارضة شديدة ضد تلك المعاهدة عندما عرضت عليه وطالب بتعديلها بحيث يترك للعراق مباشرة حق الرقابة على الصيانة والحفر في شط العرب. وكان العراق قد استمع إلى مشورة كل من بريطانيا وتركيا في موضوع إبرام المعاهدة فأشارتا إليه بالإبرام. وخشي العراق أنه إذا لم يبرم المعاهدة أن تعود إيران إلى وسائلها السابقة من سياسة فرض الأمر الواقع دون أن يكون للعراق أمل في مساندة فعالة من عصبة الأمم. وتم في ٦ مارس ١٩٣٨ موافقة مجلس النواب على الاتفاقيات العراقية الايرانية. وقد عارضها بعض النواب في المجلس على أساس أنها منحت ايران امتيازات لم تكن لها من قبل. كما شهدت بغداد والبصرة مظاهرات ضد معاهدة الحدود العراقية الإيرانية ١٩٣٧.

في مثل هذه الظروف السياسية التي مرت بالعراق والتي تناولناها، كان من الطبيعي أن تتميز السنوات من ٣٦ـ ١٩٣٩ بالمحاولات المتكررة التي بذلها العراق لضم الكويت. وفي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ مارس ١٩٣٦ ذكر فيها أنه على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمها نوري السعيد من أن الحكومة العراقية ليست لديها أي خطط رسمية بشأن الكويت، إلا أن الموقف أخذ يتغير في الوقت الحاضر، إذ أن بعض الأعضاء في الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت إلى العراق وأوضح صراحة أن البصرة لا تصلح لكي تكون ميناءً هاماً للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر المتوسط وأنه يعتقد ضرورة الوصول إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها ايجاد مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج(١٢).

ويذكر السفير في الرسالة نفسها قول نوري السعيد له أنه كعربي يأمل بطبيعة الحال أن يرى الكويت مندمجاً سلمياً مع العراق أو أن الإمارة لن تستطيع مقاومة تقدم القوات العراقية إليها.

وأغلب الظن أن تكون مذكرة السفير البريطاني مستوحاة من إحساسه بمطامع العراقيين في أرض الكويت خاصة وأنه يتمتع بمكانة مرموقة واتصالات قوية بحكام العراق وزعمائه وساسته تمكنه من التعرف على نواياهم وأهدافهم وأطماعهم في البلاد المجاورة ولا شك أنه كان لبريطانيا وسفرائها في العراق مكانة خاصة ونفوذ كبير منذ أيام الانتداب البريطاني على هذا القطر بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي مارس ١٩٣٨ ظهر أن ما يهدد اقتصاديات العراق هو منافسة الكويت له في منفذه الوحيد على البحر في شط العرب، فقد صرح وزير الخارجية العراقية أن موقف العراق أصبح حرجاً في شط العرب بعد فشل المفاوضات العراقية الإيرانية. ولهذا السبب فإن الحكومة العراقية ترى ضرورة إيجاد ميناء لها على البحر باعتباره الحل المناسب. وتساءل عن مدى استعداد الحكومة البريطانية للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك مؤكداً أن العراق سيعوض الشيخ، وأنه يأمل في الوصول إلى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت في حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية عقبات سياسية.

وفيما يبدو أن الحكومة العراقية ـ كما لاحظ لورد هاليفاكسي ـ قد تحققت من خطورة التدخل الإيراني في الملاحة في شط العرب، ولذلك أخذت تفكر في إيجاد مخرج بديل إلى البحر، ولكن كان من رأي الحكومة البريطانية أن تنفيذ مشروع الخط الحديدي العراقي سيؤدي إلى زيادة النفوذ العراقي في الكويت، وسيصبح من الصعب المحافظة على التكامل السياسي للإدارة[١٣]. كذلك تكونت رابطة في البصرة أطلق عليها عرب الخليج وقد مارست نشاطها في الفترة ما بين عامي ٣٦ـ ١٩٣٩ وكانت تنادي بضم الكويت إلى العراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي.

هكذا في ظل نظام حكم سياسي غير مستقر في العراق بدأت المطالبة بالتوسع الإقليمي وضم الكويت تحت شعار وحدة عربية.

هكذا في ظل نظام حكم سياسي غير مستقر في العراق بدأت المطالبة بالتوسع الإقليمي وضم الكويت تحت شعار وحدة عربية. ولكن هذا الشعار العربي البراق لم يكن إلا شعاراً لإخفاء المطامع العديدة من وراء السعي للمطالبة بهذا الضم. يذكر المؤرخون أسباب عديدة لذلك في مقدمتها الدافع الشخصي من جانب الملك غازي الذي تمثل في رغبته الشديدة في التوسع السياسي لشخصه باعتباره زعيماً قومياً عربياً.

ولم يكن غازي كما سبقت الإشارة ـ يحمل قدرة أبيه وشخصيته، كان فيصل قد تمرس كثيراً قبل تبوئه عرش العراق. اكتسب خبرة طويلة منذ مشاركته في الثورة العراقية في الحجاز ١٩١٦ واحتك بزعماء عرب مدنيين وعسكريين وخاض معارك عسكرية لتحرير الشام من الترك. وخاض معارك سياسية في الشام وفي أوروبا من أجل الحيلولة دون خضوع بلاد الشام لسيطرة فرنسا وأخيراً فشله في الاحتفاظ بعرشه في دمشق، الأمر الذي

جعله عندما تولى عرش العراق فيما بعد أكثر حذراً وواقعية وتقديراً للظروف التي تحيط به. أما غازي فإنه لم يمر بمثل هذه التجارب.

ورغم أن السفير البريطاني الجديد موريس بيترسون اعترف في مذكراته بجاذبية غازي واعتبرها مشابهة لجاذبية أبيه، فقد انتقد بشدة سلوكه واعتبره ضعيفاً وغير مقبول، إلى جانب اختياره لرفاقه من بين ضباط الجيش الشبان المتحمسين مما جعل من المتعذر التأثير عليه.

وإذا ما تحدثنا عن الدافع الشخصي الذي كان يدفع بالملك غازي إلى محاولة ضم الكويت فإننا نجد نفس هذا الدافع يكمن وراء ما أقدم عليه كل من عبد الكريم قاسم وصدام حسين. فلقد سعى عبد الكريم قاسم مدفوعاً بطموحاته الشخصية إلى الإعلان عقب إلغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت بين بريطانيا والكويت واستبدالها بمعاهدة أخرى في يونيو ١٩٦١ إلى إرسال تهنئة لشيخ الكويت عبد الله السالم الصباح تضمنت التهنئة دون الإشارة إلى استقلاله. ولكنه أشار إلى أن الذي عقد معاهدة ١٨٩٩ الملغاة هو الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية.

وبعد أيام في ٢٥ يونيو ١٩٦١ طالب عبد الكريم قاسم صراحة ـ في مؤتمر صحفي ـ بضم الكويت باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ـ وأن الجمهورية العراقية لن تتنازل عن أي شبر من أرض الكويت مؤكداً على تنفيذ ذلك بل وأعلن قاسم أنه بصدد إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت «قائمقام» لقضاء الكويت الذي يتبع ولاية البصرة.

كذلك نحن في غنى عن الحديث عن الدافع الشخصي الذي كان من وراء إقدام صدام حسين على ما قام به في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فقد سعى صدام على أن يستغل إلى أقصى حد ممكن المشاعر العربية المناهضة لإسرائيل في محاولة بناء تعاطف عربي عام حوله ثم اصطنع الأزمة مع الكويت وصعدها بسرعة قبل أن يغزوها في الثاني من أغسطس على أمل أن يبتلع العرب هذا العمل باعتباره خطوة لتحرير فلسطين وأن يبدو صدام أمام الجماهير العربية محقق آمالها في التصدي للخطر الصهيوني.

ومضى الملك غازي بعد ذلك يقود بنفسه حملة دعائية من خلال محطة إذاعة خاصة به في قصر الزهور يدعو فيها إلى تحرير الشعب العربي في سوريا وفلسطين والأردن وتكوين اتحاد عربي في الهلال الخصيب بين العراق وسوريا الكبرى. وفي مارس ١٩٣٩ أذاعت محطة الملك غازي بلاغاً كاذباً أدعت فيه أن الكويتيين الذين يعيشون في العراق يرغبون في اتحاد الكويت مع العراق[١٤].

وبرغم أن رشيد عالي الكيلاني قد أكد للسفارة البريطانية في بغداد أن الدعاية التي تذيعها إذاعة قصر الزهور ضد أوامر الملك غازي وتعهده بإيقاف الحملات المعادية للكويت، فإنه من المعروف تماماً أن هذه الإذاعة كانت تأتمر بأمر الملك.

وأكدت تقارير السفير البريطاني في بغداد السير موريس بيترسون أن محطة إذاعة الملك الخاصة التي كانت موجودة في قصره كانت مصدراً للإثارة والقلق، كما أخذت لهجتها تزداد في حدتها شيئاً فشيئاً بالنسبة لإمارة الكويت. وكانت الدعاية التي سارت عليها هي أن الشيخ ملك إقطاعي لا يتلاءم مع روح العصر وأن حكمه المتخلف يتناقض تماماً مع الحكم المستبد الذي كان سائداً في العراق، وأن الكويت ستكون أحسن حالاً فيما لو انضمت إلى جارتها الشمالية (العراق)[١٥] وكانت الحكومة البريطانية ترى أن النفوذ الألماني واضح في العراق ونشاط الوزير المفوض الألماني في العراق جروبا لا شك فيه واتهمه البريطانيون بأنه المحرك الأول للدعاية العراقية ضد الكويت. كذلك يلمس الباحث أنه في الحملات الصحفية التي شنها العراق على الكويت خلال هذه الفترة تردد أن الدافع وراء ذلك المصلحة العربية. ففي أول مارس ١٩٣٩ قدمت السفارة البريطانية في بغداد احتجاجاً إلى نوري السعيد عقب عودته من لندن ضد ما نشرته جريدة الاستقلال والتي جاء فيها: حان الوقت للعراق كيما ينقذ الكويت من الأخطار التي تتهددها وأن المستقبل يبدو مظلماً ونخشى أن تكون عاقبته مخيبة لجميع العرب الذين قد يعز عليهم فقدان هذه الإمارة التي تعد جوهرة ثمينة في الخليج والميناء الطبيعي للعراق[١٦].

كما استمرت الصحف العراقية في دعايتها ضد شيخ الكويت ومن ذلك أنه يقتني الضياع الكثيرة في مصر وأنه وصل إلى الحكم على أساس استشارة مجلس خاص ولكنه لم يلتزم بذلك كما أنه يعتمد على أعوان غير مرغوب فيهم.

كذلك تلقفت الصحف العراقية فرصة الأزمة المعروفة بأزمة المجلس التشريعي حين أصدر الشيخ أحمد الجابر قراره بحل المجلس في ٣١ ديسمبر ١٩٣٨ ولم يكن قد مضى على انعقاده أكثر من ستة شهور وعلى أثره شكل أمير الكويت مجلساً استشارياً سمي بمجلس الشورى.

وفي مقابلة أجراها السفير البريطاني في بغداد مع ناجي شوكت وزير الخارجية البريطانية العراقية في ٢٠ فبراير ١٩٣٩ أثار فيها موضوع المجلات الصحفية الخاصة بأوضاع الكويت الداخلية. فمن الغريب أن يزعم أن وزير الخارجية العراقي وعد بأن تتخذ حكومته الخطوات اللازمة للحد من هذه الحملات، إلا أنه أوضح للسفير أن الناس في

جميع أنحاء العراق تشعر بالاستياء من أن شيخ الكويت ينكر حق شعبه في أية مشاركة في الحكم!

ولم تتوقف تلك الحملات الصحفية كما وعد وزير الخارجية العراقي واستمرت تبرز أخبار مظاهرة قام بها طلبة الحقوق في بغداد مطالبين بضم الكويت إلى العراق وتنادي بإعداد قوة عسكرية لتحقيق ذلك فنشرت جريدة الدفاع القومي أن الكويت ينبغي أن تعود إلى العراق بقوة السلاح إذا دعت الضرورة إلى ذلك على نحو ما فعل الألمان في استعادة مقاطعاتهم الجنوبية واستنكرت ما زعمته من تفضيل شيخ الكويت للأجانب في شغل الوظائف في الإمارة.

ولم تكن تلك الحملات الإذاعية والصحفية ضد الكويت إلا تمهيداً لإقدام قوات الشرطة العراقية على اختراق الحدود الكويتية في ٩، ١٥ مارس ١٩٣٩ اتبعها استغلال للأحداث التي وقعت في الكويت في العاشر من نفس الشهر حيث استولى البعض على المستودع الرئيسي للأسلحة في الكويت واتهم السفير البريطاني في تقاريره الوزير المفوض الألماني في بغداد جروبا بتحريضه بعض الشباب الكويتي على حمل السلاح واستخدام نفس الطرق والأساليب التي اتبعت في تشيكوسلوفاكيا لإحداث ثورة مفاجئة في الكويت تتيح للعراق فرصة ضم الإمارة إليه(١٧).

وليس من شك في أن الاضطرابات التي وقعت في الكويت في ١٠ مارس ١٩٣٩ ارتبطت إلى حد كبير بالدعاية العراقية وفي الوقت الذي بادر فيه بعض حكام العرب بإرسال برقيات وخطابات تهنئة إلى الشيخ أحمد الجابر لنجاحه في قمع الحركة، إذا بإذاعة الملك غازي تطلب وضع حد لاعتداء السلطة على هؤلاء الذين قاموا بتلك الحركة وضرورة العفو عنهم!

وتكررت حوادث اختراق الحدود وزادت في أبريل ١٩٣٩ أي بعد وقوع الاضطرابات في الكويت وفي مايو من العام نفسه أكدت المخابرات العسكرية البريطانية أن متصرف البصرة كانت لديه تعليمات بجمع قواته والهجوم على الأراضي الكويتية وأن يعبر بتلك القوات إلى الجهراء التي تشكل مركزاً دفاعياً هاماً بالنسبة للكويت وجاءت وفاة الملك غازي لتوقف تلك الحملة.

من هذا العرض السريع لأحداث تلك الفترة يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: كلما عانى الحكم السياسي غير المستقر في العراق من مشاكل داخلية ملحة تطفو على السطح قضية الضم العراقي للكويت وإذا كان ذلك واضحاً فيما

أوردناه من الدراسة السابقة فإن شبيهه قد تكرر في عهد دكتاتور العراق عبد الكريم قاسم وما شهده العراق على عهد صدام حسين.

ثانياً: اقترنت مزاعم العراق لضم الكويت سواء فيما أوردناه من دراسة في فترة ٣٦ـ ١٩٣٩ أو ماتلا ذلك في فترات بأن الدافع إليها المصلحة العربية والوحدة العربية.

ثالثاً: أنه كانت تقترن بالدعوة العراقية لضم الكويت ما يعانيه من هزائم دبلوماسية كانت أو عسكرية من جانب إيران في الخليج. وإذا كانت الفترة موضوع الدراسة قد شهدت توقيع اتفاقية ١٩٣٧ بين العراق وإيران والتي حققت فيها إيران مكاسب ضخمة على حساب العراق، فإن فترة عبد الكريم قاسم قد شهدت مطالبته بتعديل اتفاقية الحدود مع إيران وأحيا موضوع عربستان باعتبارها مقاطعة عراقية استولى عليها الإيرانيون. كما أقدم صدام حسين على إلغاء اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ الخاصة بالاتفاق مع إيران ليدخل في حرب ضروس انتهت بالخسارة الكبرى المعروفة والتي عاد بعد تلك السنوات التي أشعل فيها نار الحرب مع إيران إلى اعترافه بتلك الاتفاقية.

الهوامش والمراجع

(١) د. عبد الحميد البطريق: **التيارات السياسية المعاصرة**، القاهرة: ١٩٨٠، ص ٣٧.

(٢) شوقي الجمل: **المغرب العربي الكبير**، الأنجلو المصرية، ١٩٧٧، ص ٣٥٧.

(٣) عزت عبد الكريم وآخرون: **دراسة في النهضة العربية الحديثة**، بدون تاريخ، ص ٣٣٦.

(٤) نقلاً عن: د. محمود صالح منسى: **الشرق العربي المعاصر**، **F.O.تقرير عن الشخصيات** الرئيسية في العراق بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥، بدون تاريخ، ص ٥٦.

(٥) الشرق العربي المعاصر، ص ٥٦.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن قضية الأشوريين انظر: دراسة في النهضة العربية الحديثة، ص ٣٤٧، وكذلك

- Khadouri: **The coupd Etat A study in Iraqi Politics** July Middle East Journal PP.

(٧) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

- Khadouri: PP.

ولتشوفسكي: **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، الجزء الثاني، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، بدون تاريخ، ص ٣٨.

(٨)

- Khadouri: PP

وكذلك محمد أنيس ورجب حراز: **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، الأنجلو، ١٩٦٧، ص ٤٨٣.

(٩)

- Khadouri: PP.

(١٠) الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٤٩٥.
(١١) فاضل حسين: **مشكلة شط العرب**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ٥٩.
(١٢) جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣، ص ١٥٥.
(١٣) الشرق العربي المعاصر، ص ٧١.
(١٤) الشرق العربي المعاصر، ص ٧١ .
(١٥) الخليج العربي، ص ١٩١.
(١٦) الخليج العربي، ص ١٩١.
(١٧) الخليج العربي، ص ١٩١ .

ندوة العدد القادم
مفهوم الدولة
في
الفكر والتاريخ الاسلامي